جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية

المقياس: مناهج البحث

مذكرة
تحقيق المخطوط وتوثيق النصوص

السنة الأولى ماستر

إعداد
د. عبد المجيد جمعة

السنة الجامعية: 1431-1432هـ/2010-2011م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله.

أمّا بعد، فإنّه لمن الشرف أن تستحدث بكلّيتنا الموقّرة وحدة تحقيق المخطوطات، ومن قبس هذا الشرف أن تسند إليّ هذه الوحدة، وإن كانت هي أجلّ مني وفوق إدراكي، لا سيما وقد خاض غمارها كبار المحقّقين، وأعيان المدقّقين، ما يعرف المرء قدر نفسه من أن يناطح الجبال، وينافس الرجال، لكن تحمّلت العبء رغم ضيق العطن نظرا لما للتحقيق من أهمّية عظيمة، إذ فيه إحياء لضمير الأمّة، وربط حاضرها بماضيها المزهر.

ونظرا لأنّ تحقيق المخطوطات لا بد له من منهج محكم، كلّفت بوضع مذكرة لطلبة السنة الأولى ماستر، تبيّن أهم الخطوات التي ينبغي على المحقّق اتّباعها في التحقيق، فاستخلصت أهمّ ما كتبه أهل الاختصاص في مجال التحقيق، لا سيما المحقّقون الكبار مثل أحمد شاكر وعبد السلام هارون، وخالد طباع ود. صلاح الدين المنجد وغيرهم مما ستقف على كتبهم في فهرس المصادر، وقد بذلت جهدا في تقريب كلامهم وتسهيل عبارتهم حتى يتمكّن الطلاب من الاستفادة، والله أسأله الإخلاص في جميع الأحوال، والتوفيق والسداد في جميع الأعمال.

المبحث الأول: تعريف تحقيق النصوص والمخطوطات

تحقيق النصوص والمخطوطات مركّب إضافي، من مضاف، وهو: «تحقيق»، ومضاف إليه، وهو: «النصوص» و«المخطوطات»، وتعريف المركّب الإضافي يتوقّف على تعريف جزءيه. ولهذا ينبغي تعريف التحقيق، وتعريف النصوص، وتعريف المخطوطات لغة واصطلاحا، ثم تعريف تحقيق النصوص والمخطوطات في الاصطلاح.

1-تعريف التحقيق

أصل التحقيق من حقّ، الحاء والقاف أصلٌ واحد، وهو يدلّ على إحكام الشيء وصحّته؛ يقال: أحقَقْت الأمر إحقاقاً إذا أحكمته وصَحَّحته، وكلامٌ مُحَقَّقٌ أي رَصِين. قال الراجز:

دَعْ ذا وحَبِّرْ مَنْطِقاً مُحَقَّقا

وثوب محقّق، إذا كان محكم النسج.

ويقال أيضا: حقّقت الرجل، وأحققته، إذا أثبته، وحقّقت الأمر وأحققته أيضا، إذا تحقّقته وصرت منه على يقين. وحَقَّه يَحُقُّه حقّاً وأحَقَّه كلاهما أثبته وصار عنده حقّاً لا يشكُّ فيه[1].

إذًا، فالتحقيق في اللغة يطلق على: الإثبات والإحكام والتصحيح والتيقّن. وكلّ هذه المعاني له علاقة بالمدلول الاصطلاحي لمفهوم التحقيق.

2- تعريف النصوص

(1) أنظر «معجم مقاييس اللغة» (15/2) «الصحاح» (148/4) «لسان العرب» مادة: حقق.

أصل النصوص من النصّ، و النَّصُّ رفْعُك الشيء، ومنه قولهم: نَصَّ الحديث إلى فلان، يَنُصُّه نصّاً رفَعَه، وكلّ ما أُظْهِرَ فقد نُصَّ؛ وكذلك نصَصْتُه إليه، أي رفعته إليه؛ ومنه منصّة العروس[2].

وفي الاصطلاح: أقوال المؤلّف الأصلية لتمييزها عمّا يكتبه المحقّق في الهامش من شروح وتعليقات[3].

3- تعريف المخطوطات

المخطوطات جمع مخطوط ومخطوطة، في اللغة: من خَطَّ الرجل الكتاب بيده خَطًّا كتبه؛ وخَطَّ القلَمُ أي كتب، وخَطَّ الشيءَ يَخُطُّه خَطًّا كتبه بقلم أو غيره؛ والخطُّ الذي يخطُّه الكاتب[4].

وفي الاصطلاح: هو المكتوب بالخطّ لا بالمطبعة؛ والمخطوطة النسخة المكتوبة باليد[5].

وقد ظهر هذا الاصطلاح «مخطوطة» مع ظهور الكتب المطبوعة، فصار يطلق المخطوط على ما يقابل الكتاب المطبوع، والضد يعرف بالضد.

4- تعريف تحقيق النصوص والمخطوطات

عرّف عبد السلام هارون التحقيق بقوله: «بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبّت من استيفائها لشرائط معينة.

فالكتاب المحقّق هو الذي صحّ عنوانه، واسم مؤلّفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلّفه.

وعلى هذا، فإنّ الجهود التي تبذل في كلّ مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا التالية:

1- تحقيق عنوان الكتاب.

2- تحقيق اسم المؤلّف.

3- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه.

---

(2) أنظر «معجم مقاييس اللغة» (356/5) «الصحاح» (196/3) «لسان العرب» مادة: نصص.
(3) أنظر «منهج تحقيق المخطوطات» (19) للأستاذ الطباع.
(4) أنظر «معجم مقاييس اللغة » (154/2) «لسان العرب » مادة: خطط «المصباح المنير » (173/1).
(5) أنظر «المعجم الوسيط» (244/1).

4- تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنصّ مؤلفه»[6].

ففنّ التحقيق إذًا، هو إظهار الكتب المخطوطة مطبوعة كما تركها مؤلّفوها أو أقرب ما تكون إلى ذلك، سالمة من الأخطاء والتصحيف.

المبحث الثاني: صفات المحقّق

ينبغي على المحقّق أن يتّصف بصفات، حتى يتمكّن من بلوغ رتبة عالية من الدقّة في تحقيق المخطوط وضبط النصّ، ويأمن من الخلل في التحقيق والعدوان والخطل في النص، وهذه الصفات هي:

الأولى: إخلاص العمل لله تعالى، فإنّ الإخلاص رائد العمل، وعنوان التوفيق، فينبغي للمحقق أن يحرص على نشر العلم ونفع الأمة، ولا يكون أكبر همّه هو الحصول على الشهادة، أو المتاجرة بالتحقيقات للحصول على الأرباح، أو قصد السمعة، وليقال له: المحقّق.

الثانية: الشعور بقيمة التراث الإسلامي، وأهميّة إحيائه وتحقيقه، ورغبة الباحث في ذلك، لأنّه إذا لم تكن له رغبة في التحقيق لا يتمكّن من خدمة النصّ. فالرغبة في الشيء تعلي الهمم، وتقوي العزائم، وتذلّل الوعر وتسهّل الصعاب.

الثالثة: الأمانة العلمية والدقّة في تحقيق النصّ، فيجب على المحقّق أن يحافظ على أصل النسخة التي تركها المصنّف، ولا يجسر بالتصرّف في ألفاظه وعبارته بالتغيير أو التبديل.

الرابعة: التحلّي بالصبر والجلد، لأنّ تحقيق المخطوط أمر عظيم، كالجبل الوعر، ليس سهلا على كلّ أحد فيرتقى، بل قد يحتاج من الجهد والعناية أكثر مما يحتاجه تأليف كتاب جديد؛ وقد يكون التحقيق أشقّ على الأنفس من التأليف، وذلك لما سيبذله المحقق من جهد جاهد في ضبط النصّ وإصلاحه وتحقيقه، ولما سيصادفه أثناء التحقيق من أمور كثيرة، مثل كلمات غير مفهومة أو مطموسة، أو توثيق للنصوص وعزوها إلى مصادرها وغير ذلك.

الخامسة: المكانة العلمية، فينبغي على المحقّق أن يكون متخصّصا في الفنّ الذي وضع فيه الكتاب، عارفا بلغة أهله واصلاحهم، وذلك ليتمكّن من فهم الكتاب، وتوثيق نصوصه.

---

(6) أنظر «تحقيق النصوص ونشرها» (42).

السادسة: معرفة المنهجية السليمة في تحقيق المخطوط، ومراعاة قواعد التحقيق، ومعرفة أنواع الخطوط العربية وتطوّرها، ومعرفة خطوط النسّاخ ورموزهم واصطلاحاتهم، حتى يتمكّن المحقق من ضبط النص ضبطا محكما، يجنّبه الوقوع في المزالق والأخطاء.

المبحث الثالث: المراحل المنهجية في تحقيق المخطوط.

يمر الباحث بمراحل مهمة في تحقيق المخطوط، لا بد أن يتحرّاها بدقة، وهي:

الأولى: اختيار المخطوط

اختيار المخطوط المناسب للتحقيق من أهمّ المحطات التي يقف عندها المحقق، ولهذا يجب أن تتوفّر في المخطوط شروط، ينبغي على المحقق أن يراعيها، وهي كالتالي:

الأول: أن يكون موافقا لرغبة الباحث وخبرته واختصاصه.
الثاني: أن يكون المخطوط لم يسبق نشره أ و طبعه محقّقًا. وينبغي أن يرجع الباحث في ذلك إلى الفهارس أو المراجع المتخصّصة بالكتب المطبوعة مثل: «اكتفاء القنوع بما هو مطبوع»، لإدوارد فانْدَيْك؛ و«معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة وجامع التصانيف الحديثة » ليوسف إلياس سركيس؛ «معجم المخطوطات المطبوعة»، لصلاح الدين المنجد؛ «المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع » ومستدركاته ، لمحمد عيسى صالحية وغيرها مثل فهارس الكتب المطبوعة المحفوظة في دور الكتب والمكتبات، وقوائم مطبوعات طور النشر أو سؤال أهل الخبرة.
وممّا يساعده أيضا، الرجوع إلى المكتبات ومراكز الأبحاث، وقواعد البيانات للرسائل الجامعية، أو البحث في قواعد البيانات بالشبكة العنكبوتية.

تنبيه: إذا سبق نشر كتاب، واعتمد في ذلك على نسخة خطّية واحدة، وظهر فيها عيوب كثيرة، أو طبع واعتمد على نسخ خطيّة، غير أنّه لم يحقّق تحقيقا علميا دقيقا، كأن يكون قد أخلّ بضبط النصّ، ولم يسلم من الأخطاء أو السقط أو التصحيف نحو ذلك، فلا مانع من إعادة تحقيقه، لأنّ المقصود من التحقيق أن يخرج الكتاب كما أراده مؤلّفه، سالمًا من العيوب كما تقدم.

إلا أنّ بعض الجامعات تشترط في قبول التحقيق عدم نشر الكتاب مطلقا، بقطع النظر في طبيعة نشره وتحقيقه، لئلا يعتمد أو يسرق عمل من سبقه ، وهذا غلط، لأنّ كثيرًا من تراث الأمّة والمراجع الأساسية في البحث العلمي قد نشرت بصورة مشوهة، فتحتاج إلى إعادة طبعها سالمة من العيوب، حتى يتمّ الاستفادة منها.

الثالث: أن يكون المخطوط له نسخ خطّية، أو على الأقلّ نسخة أخرى حتى يتمّ المقابلة بينهما؛ أو توجد منه نسخة خطّية مهمّة نادرة، بشرط أن تكون كاملة وسالمة من العيوب.

الرابع: أن يكون المخطوط قد ثبتت نسبته إلى مؤلّفه، ولهذا لا ينبغي الاشتغال في المخطوط الذي لم يصحّ نسبته إلى مؤلّفه، ولا المخطوط الذي يجهل مؤلّفه.

الخامس: أن يكون المخطوط ذا قيمة علمية، وعليه فلا ينبغي الاعتناء بنشر كتب أهل البدع والضلال، مثل كتب الروافض والجهمية والمعتزلة وطرائق الصوفية وغيرهم.

السادس: أن يكون المخطوط ، حجم ه مناسب للمرحلة التي يقدّم فيها البحث (ماجستير أو دكتوراه).

الثانية: جمع النسخ

بعد اختيار المخطوط يقوم الباحث بجمع نسخ، بغية الحصول على نسخة قديمة وصحيحة،ولمعرفة مضان وجودها وتوفّرها،لهفي ذلك مسالك كثيرة، منها.

1- الكتب الموسوعية التي اعتنت بذكر المخطوطات، وأماكن وجودها وأرقام حفظها، مثل «تاريخ الأدب العربي» للمستشرق كارل بركلمان، وقد ذكر في كتابه هذا المخطوطات المتناثرة في العالم مع الإشارة إلى مؤلفيها ومواقع وجودها.

و«تاريخ التراث العربي»، لفؤاد سيزكين، والذي تدارك نقص به نقص بروكلمان.

وكتاب «نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا » لرمضان ششن، استدرك فيه على ما فات بروكلمان وسزكين.

و«معجم التراث الإسلامي في مكتبات العالم: المخطوطات والمطبوعات» إعداد علي الرضا قره بلوط، أحمد طوران قره بلوط ، وغيرها.

2- فهارس المكتبات، وهي فهارس المخطوطات الموجود في كثير من المكتبات، مثل فهرس المكتبة الوطنية بالجزائر وفهرس المخطوطات في

المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، أو فهرس مكتبة الملك عبد العزيز بالرياض، وفهرس المكتبة المكية، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ؛ ومكتبة اسطنبول المركزية.

3- المراكز المتخصّصة في جمع المخطوطات، ومن أشهرها : «مركز الملك فيصل» بالرياض، و «مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث» بدبي، و«معهد المخطوطات العربية» بالقاهرة.

4- فهارس المخطوطات وقواعد البيانات المتوفّرة، ومن أهمّها ، برنامج «خزانة التراث»، الذي أصدره «مركز الملك فيصل».

5- المجلات والدوريات التي تعنى بالتراث.

6- مراجعة أهل الخبرة والاختصاص في مجال المخطوطات من العلماء وأمناء المكتبات وغيرهم.

7- مراجعة المنتديات التي تعتني بالمخطوطات وتصويرها المتوافرة على «شبكة النت»، مثل: «مركز ودود للمخطوطات »، و «ملتقى أهل الحديث-منتدى المخطوطات»، و«مكتبة المصطفى للمخطوطات» وغيرها.

ولا شك أن هذه المنتديات تقدم خدمات عجيبة وتسهيلات رهيبة، لم تكن متوافرة من ذي قبل، حيث يتمكّن الباحث من الدخول في هذا العالم الكبير، ويصوّر ما شاء من المخطوط مطابق تمام للأصل، ويمكنه أيضا مراسلة أعضاء هذه المنتديات وسؤالهم عن أي مخطوط وتوافره، وأماكن وجوده والسبيل إلى الحصول عليه.

8- المكتبات الخاصة، مثل مكتبة الشيخ حماد الأنصاري، فإنّها غنية بالمخطوطات النادرة.

تنبيه:

الأول: إذا كان المخطوط له نسخ كثيرة، فيكفي الباحث أن يختار ثلاث نسخ إلى خمس، تكون لها أوصاف متميّزة، والتي سيأتي ذكرها؛ ولا يشترط أن يعتمد على جميع النسخ أو أكثرها، مثل بعض الكتب المشهورة التي قد يصل نسخها إلى أكثر من مئة نسخة كـ«صحيح البخاري».

الثاني: كان الأقدمون أنفسهم إذا وجدوا نسختين من كتاب عارضوا إحداهما بالأخرى، وأثبتوا الاختلاف في الهامش فيقولون: في نسخة كذا. في هذه الحالة يعتبر ما أثبت في الهامش كأنّه نسخة ثانية[7].

(7) أنظر «قواعد تحقيق المخطوطات» (17).

الثالث: لا يحسن بالبحث أن يعتمد على نسخة واحدة، وللكتاب نسخ أخرى معروفة، كما لا يحسن اعتماده على نسخ متأخّرة، وللكتاب نسخ قديمة منه.

الرابع: قد يجتهد المحقّق في جمع النسخ، ولا يتأتّى له إلا نسخة وحيدة، فإن كانت هذه النسخة قد عورضت وقوبلت وصحّحت، وقرأها عدد من العلماء، وكتب عليها سماعات وبلاغات، وخطوط العلماء، أو قرئت على مؤلّفها، وكان ناسخها من أهل الضبط والتقييد، فإنّنا نستغني بها عن بقية النسخ، لأنّ الأصل الصحيح المعتمد يكفي، ويكفي المقابلة[8].

الثالثة: دراسة النسخ ترتيبها

بعد جمع النسخ، يقوم المحقق بدراسة هذه النسخ، والمقارنة بينها، ليقف على ما فيها من تباين في العصر الذي كتبت فيه، والخط المستخدم، وغير ذلك من المميّزات، ثم يقوم بترتيبها، وتحديد منازلها، بغية اختيار النسخة التي تكون هي الأصل في التحقيق، ويجعل بقية النسخ فروعًا لها؛ إذ ليست كلّ مخطوطات الكتاب الواحد سواء في أقدارها، ففيها القديم والمتأخّر، وفيها الكامل والناقص، وفيها الواضح والغامض، وفيها الموثّق ة بسماعاته وإجازاته ومقابلاته وغير الموثقة، وأيضا يمكن معرفة النسخ التي نسخت عن بعضها، فيستغنى عنها، ويكتفى بالأصل الذي أخذت عنه. كما يمكن التمييز بين النسخ التي لا قيمة لها أصلا في تصحيح النصّ، وبين ما ما يعول عليها ويوثق بها.

وينبغي أن يكون الترتيب على النحو التالي:

الأول: نسخة المؤلّف، وهي ال نسخة التي كتبها المؤلّف بخطّ يده؛ وتسمّى: «نسخة الأم» أو «النسخة الأصلية».

وإذا وجدت نسختان بخطّ المؤلّف أو أكثر، ينبغي على الباحث أن يقوم بدراسة هذه النسخ، ليقدّم في بحثه، آخر نسخة كتبها المؤلّف، لأنّ المؤلّف قد يؤلّف كتابه أكثر من مرّة، فقد يكتب كتابه ثم يضيف إليه أمورًا من خلال قراءاته له أو تدريسه له أو مراجعته إياه، وفي فهرس لابن النديم إشارات إلى أمثال من صنف كتابه غير مرة. كما أنّ بعضهم قد يؤلف كتابه على عدة أشكال، فالتبريزي فمرة شرح النصوص بيتا بيتا، ومرة شرح النصوص شرحا مطولا، ومرة شرح كل نص على حدة[9].

---

(8) أنظر «توثيق النصوص وضبطها» (84).

(9) أنظر «المنهاج في تأليف الكتب وتحقيق المخطوطات» (163).

وقد تكون النسخة المتقدّمة مسوّدة، والنسخة المتأخّرة هي المبيّضة. فمبيّضة المؤلّف هي الأصل الأول، وإذا وجدت معها مسوّدتها كانت المسوّدة أصلا ثانويا استثنائيا لتصحيح القراءة فحسب [10]. ومن السهل التفريق بينهما بالشطب والبياض واضطراب الكتابة.

مثاله: كتاب «تاريخ دمشق» لابن عساكر، له نسختان؛ القديمة في سبع وخمسين مجلدة، ونسخة متأخّرة في ثمانين مجلدة[11].

وكتاب «فتح المغيث» للحافظ السخاوي، فإنّ له نسخًا كثيرة، عليها خطوط للمؤلّف، وتوجد نسخة منه بمكتبة الحرم المكي، وهي آخر نسخة كتبها المؤلّف، وعليها زيادات واستدراكات[12].

ولهذا كانوا يعدّون أصل النسخ آخرها سماعا، فقد كانت رواية يحيى بن يحيى الليثي لـ«موطأ مالك» أفضلية على غيرها من الروايات، لأنّها آخرها سماعا، قال ابن عبد البر: «ويحيى آخرهم عرضا، وما سقط من روايته ، فعن اختيار مالك وتمحيصه»[13].

الثانية: نسخة المؤلّف، أملاها أو قرئت عليه، وأجازها، أو أثبت بخطّه أنّها قرئت عليه، أو أثبت ذلك الناسخ.

الثالثة: نسخة، نسخت بخطّ أحد تلاميذه، والمؤلّف قرأها وأجازها.

الرابعة: النسخة التي نقلت عن نسخة الم ؤلّف أو عورضت بها وقوبلت عليها.

الخامسة: نسخة كتبت في عصر المؤلّف، عليها سماعات العلماء.

السادسة: نسخة كتبت في عصر المؤلّف، ليس عليها سماعات.

السابعة: نسخة متأخرة عن عصر المؤلف، لكن نقلت عن الأصل مباشرة.

الثامنة: نسخ أخرى، بعد عصر المؤلف، وهي ما عدا النسخ المتقدّمة؛ وهي نسخ مجهولات سلسة النسب؛ وعليه، فينبغي للمحقّق أن يراعي الترتيب التالي في اختيار النسخة الأصل:

1- تقديم النسخة ذات التاريخ الأقدم على المتأخّر.

---

(10) يراد بالمسوّدة النسخة الأولى للمؤلف قبل أن يهذّبها ويخرجها سويّة. أمّا المبيّضة فهي التي سويت وارتضاها المؤلف كتابا يخرج للناس في أحسن تقويم. أنظر «توثيق النصوص ونشرها» (32).

(11) أنظر «منهج تحقيق المخطوطات» (27).

(12) أنظر «توثيق النصوص وضبطها» (83).

(13) أنظر «التمهيد» (100/1) «تحقيق نصوص التراث» للغرياني (31) « منهج تحقيق المخطوطات» (27).

2- ثم تليها النسخة التي عليها إجازات أو خطوط العلماء؛ وهذا يدلّ على أنّ القارئ عرضها على عالم، وتمّ تصحيحها، أو كان ناسخها من العلماء المشهورين.

3- النسخة الكاملة على الناقصة.

4- السالمة من العيوب كالأخطاء، أو السقط أو التصحيف أو الطمس أو التآكل أو الرطوبة على غير السالمة.

5- الواضحة التي يسهل قراءتها على غير الواضحة.

6- مقروءة على أحد العلماء -بمعنى أنها صوّبت- على غير المقروءة.

7- وجود التملّكات عليها.

8- النسخة التي يكون تاريخ النسخ معلوما.

9- النسخة التي يكون اسم الناسخ معلوما، أو ذكر اسمه عليها.

تنبيهان:

الأول: قد تعرض حالات، تجعل الباحث لا يراعي الترتيب السابق، فقد توجد نسخة المؤلف لكن أصابها خلل مثل نقص أو طمس أو خروم، أو نسخة هي الأقدم، لكن اعتراها عيوب مثل ناقص أو تصحيف أو سقط أو نحو ذلك؛ وأخرى كاملة مضبوطة؛ وقد تكون هي الأكمل لكنّها متعذّرة القراءة أو غير موثوقة، وأخرى واضحة، فمثل هنا ينبغي على الباحث أن يقدّم الكاملة والواضحة والمضبوطة على غيرها[14].

وإذا اعتبرنا بخطوط العلماء على النسخة فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء، ولكنّها تمتاز بأنّها أصحّ متنا وأكمل مادة، يظهر ذلك لدارسها وفاحصها.

وعلى ذلك فإنّه يجب مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قدم التاريخ في النسخ المعدّة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ من بعض في الثقة والاطمئنان، كصحّة المتن، ودقّة الكاتب، وقلّة الأسقاط، أو تكون النسخة مسموعة قد أثبت عليها سماع علماء معروفين أو مجازة قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثّقين[15].

والمقصود، أنّ الباحث ينبغي له إذا لم يجد نسخة المؤلف أن يتحرّى ويعتمد على أقرب نسخة لما تركه المؤلف.

---

(14) أنظر «منهج تحقيق المخطوطات» (27) «المنهاج في كتابة البحوث» (164) «توثيق النصوص وضبطها» (82) «قواعد تحقيق المخطوطات» (13).

(15) أنظر «توثيق النصوص ونشرها» عبد السلام هارون (38).

الثاني: قد توجد نسخة غير مؤرّخة، لا يدرى اسم ناسخها أو تاريخ نسخها، فيمكن للباحث أن يحدّد ذلك بدراسة الخط والمداد والورق والرقّ، وتواريخ التمليكات والسماعات والإجازات ، وتقصّي الأشخاص الذين ورد ذكرهم في السماع أو الإجازة.

الرابعة: قراءة المخطوط

قد يواجه المحقّق صعوبات كثيرة، تعترض سبيله عند قراءة المخطوط، من أبرزها:

1-رداءة المخطوط، من حيث نوع الخط الذي كبت به. فقد يكون غير متميز، أو غير واضح النقط والإعجام، أو مكتوبا بخط تتصل فيه الحروف اتصالا مبالغا فيه، أو ملتزما فيه قاعدة غريبة لا يمكن معرفتها إلا بالدربة والمتواصلة، والمعالجة الصابرة. لا سيما الخط المغربي او الأندلسي.

2-رداءة المخطوط من حيث التحريف والتصحيف، والأسقاط الكثيرة التي تحيل فهم النص أحيانا.

3-رداءة المخطوط من حيث تعرضه لعوامل البلى والتآكل، أو انطماس بعض كلماته، أو اندثار بعضها بسبب جهل القائمين بصناعة التجليد، إذ يتجاوزن الحد المعقول في تسوية أطراف المخطوط وقد يجني هؤلاء القوم على نظام الكتاب فيضعون بعض أوراقه في غير موضعها فيوقعون قارئ النص في لبس كبير.

4-غرابة الموضوع الذي يعالجه المخطوط، ولا سيما إذا لم يجد المحقق نظيرا لمخطوطه في موضوعه.

5-غرابة المخطوط في لغته، فبعض قدماء المؤلّفين لهم أساليب خاصة، وألفاظ تلزمهم ويلزمونها، وتفهمهم ويفهمونها[16].

ولمواجهة هذه الصعوبات، وتجاوز هذه العقبات، ينبغي على الباحث أن يقرأ النصّ أولا قراءة دقيقة متأنّية قبل أن يخوض غمار التحقيق حتى يتمكّن من ضبط النص ضبطا سليما. وللقراءة الأولية للنسخ فوائد كثيرة، منها.

(16) أنظر «توثيق النصوص ونشرها» (100) بتصرف طفيف.

1- التمرّن على قراءة النصّ حتى يصبح مألوفًا عند المحقّق، وكلماته واضحة، والحروف المتشابهة متباينة، لا سيما المخطوطات غير المنقوطة، أو التي كتب بخطّ مغربي أو أندلسي الذَيْن يتميّزان برسم خاص.

2- التمرّس بـأسلوب المؤلّف، فالقراءة بعد القراءة مع التأمّل وإمعان النظر، يتعرّف المحقق على أسلوب المؤلف في الكتابة وخصائصه و مميزاته. فإنّ لكلّ مؤلّف خصيصة في أسلوبه.

3- الإلمام بالموضوع الذي يعالجه الكتاب ، حتى يستطيع المحقّق أن يفهم النصّ فهمًا سليمًا يمكّنه من توثيق نصوصه، ويجنّبه الوقوع في الأخطاء حين يظن الصواب خطأ فيحاول إصلاحه.

4- معرفة خط النسّاخ وعادتهم في رسم الحروف، وضبط رموزهم واصطلاحاتهم، فإنّ بعضهم يقارب بين رسمي الدال واللام، أو الغين والفاء، وكثير منهم، يكتبون على طريقة خاصة في الرسم الإملائي.

وقد اصطلحوا على رموز وحروف صغيرة معيّنة في كتابتهم، وهي تدلّ على معنى معيّن. وعليه فينبغي على الباحث معرفة مدلول هذه الرموز والمصطلحات، منها:

1- ضبط الحروف

أ- طريقة العلامات: في بعض الكتب القديمة توضع بعض العلامات لإهمال الحروف،

فيجعل تحت الحر وف المهملة حرفاً صغيراً مثله ، فيجعلون مثلا تحت حرف الصاد، صادا صغيرة «ص أو ص»؛ وتحت حرف العين عينًا صغيراً «ع أو ع»، وتحت حرف الحاء حاء صغيرة «ح أو ح».

ومن الكتاب من يضع فوق المهمل أو تحته همزة صغيرة «ء»، ومنهم من يضع خطًا أفقيا فوقه «ـ»، ومنهم من يضع رسما أفقيا كالهلال، ومنهم من يضع علامة شبيهة بالرقم «7».

وبعضهم يضع تحت السين المهملة سينًا صغيرة «س»، كي لا تشتبه بالشين أو يهلي عليها بنقط ثلاث من أسفلها، إمّا صفّا واحدًا: هكذا «...»، وإمّا صفّين بشكل مثلث ، لأنّ نقاط الشين من فوق.

وفي بعض الكلمات التي تقرأ بافهمال والإعجام معا قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفا معا، مثل: «التشميت»، فتقرأ بالإهمال: «التسميت»، فيضعون فوق السين نقطا ثلاثا وتحتها كذلك، إشارة إلى جواز القراءتين.

ب- طريقة الوصف: حيث يميّزون بين الحروف بالإعجام.

مثاله: «**ب ؛ ت ؛ ث**»، فيقولون: بالباء الموحدة؛ أو بالتاء المثناة الفوقية؛ أو بالثاء بالمثلثة.

و«**ر ؛ ز**»: بالراء المهملة أو بالزاي المعجمة، وأحياناً يقولون: بالراء بهمزة بعد الألف وبالزاي بمثناة تحتية بعد الألف.

و«**س ؛ ش**»: بالسين المهملة و بالشين المعجمة.

وكذلك الأمر في «**الصاد**» مع «**الضاد**» و «**الطاء**» و «**الظاء**»؛ و«**العين**» مع «**الغين**».

وأمّا «**الياء**» فيعبّرون عنها بالمثناة التحتية ، ذلك لأنها إذا وقعت في وسط الكلمة قد تشتبه مع حروف «**ب**» و«**ت**» و«**ث**».

وإذا قالوا بالخفة يعنون عدم التشديد و ليس الإسكان ، و يقولون للحرف المشدّد بالشدّة.

2- القطْعة: أي الهمزة، وهي صورة رأس العين توضع فوق ألف القطع أو على الواو والياء المصورتين بدلاً من الألف مثل : «الصلؤة»؛ «الصلاة»، أو في موضع ألف قد حذفت صورتها، مثل: «ماء» و«سماء». وفي الكتابة القديمة كثيراً ما تهمل كتابتها فتلتبس « ماء» بكلمة «ما»؛ و«سماء» بالفعل «سما»، والهمزة المكسورة تكتب أحياناً تحت الحرف وتكتب أحياناً فوقه وتوضع تحتها الكسرة مثل : «أسبال الرداء»، حيث إنّ الكسرة توضع فوق الألف وفوقها الهمزة.

3- المَدّة: وهي السحبة التي في آخرها ارتفاع، قد ترد في الكتابة القديمة فيما لم نألفه نحو: «مآ» التي نكتبها الآن «ماء» دون مدة.

4- الشدّة: وهي رأس الشين ، فتكتب حينًا فوق الحرف وآناً تحته إذا كانت مقرونة بالكسرة . ونجد خلافاً في كتابتها مع الفتحة ، فأحياناً توضع الفتحة فوق الشدة، وأحياناً تكتب الفتحة تحت الشدة هكذا « ـِّ »، فيتوهّم القارئ العادي أنها كسرة مع الشدّة مع أنّ وضع الكسرة تحت الشدة وفوق الحرف أمر لا يكاد يوجد في المخطوطات العتيقة إذ مكان الشدة فوق الحرف و الكسرة في أسفله.

والشدة في الكتابة المغربية تكتب كالعدد (7) شديدة التقويس.

وتلحق الضمّة في أحكامها الفتحة من حيث وضعيتها مع الشدّة، والضمّة يضعها المغاربة تحت الشدّة ، وفي كثير من الكتابات القديمة توضع الشدّة على الحرف الأول من الكلم ة اللاحقة إذا كان مدغماً في آخر نهاية الكلمة السابقة مثل: ﴿ بَلْ رَانَ ﴾.

5- تخفيف الحرف: أي مقابل تشديده ، يرمز إليه أحياناً بالحرف : «**خ**» أو برمز «**خف**»، إشارة إلى الخفة.

6- علامة الإلحاق أو اللحق: وهو تخريج الساقط، والإشارة إلى دخوله في الأصل، إذ الناسخ قد يسقط منه شيء من الأصل، فيستدركه بوضع رمز «اللحق»؛ وهي في غالب الأمر خط رأسي يرسم بين الكلمتين يعطف بخطّ أفقي يتجّه يميناً أو يساراً إلى الجهة التي دوّن فيها السقط، هكذا: «ا» أو «ا»، وبعضهم يمدّ هذه العلامة حتى تصل إلى الكتابة الملحقة التي يكتب إلى جوارها كلمة: «**صح**» أو «**رجع**» أو «**أصل**».

وبعض النساخ يكتب ما يريد إلحاقه بين الأسطر في صلب الكتاب.

وللحق معنى ثان، وهو ما يخرّج في الحواشي من شرح أو تنبيه على غلط، أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك ممّا ليس في الأصل، ولا يوضع له علامة «صح» ونحوه. وأحيانا يكتب: «في نسخة»، أو «قاله فلان»، وقد تكون هذه الحواشي للمؤلّف نفسه.

ويرمز لها بكلمة: «حاشية»، أو حرف الحاء المهملة «**ح**»؛ أو حرف الخاء المعجمة «خ» أي نسخة أخرى، أو بكلمة «طرّة» أو بالحرف «**ط**».

7- التضبيب[17] أو علامة التمريض: وه ي صاد ممدودة «**صـه**»، توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها، لكنّها خطأ في ذاتها، فاسدة لفظا أو معنى، أو ضعيفة أو ناقصة، مثل أن تكون غير جائزة من حيث اللغة، أو شاذة، أو مصحّفة، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر، أخلّت بمعنى ، أو بُتر من الحديث ما لا يتمُّ إلا به ونحو ذلك.

قال ابن الصلاح: «وكأنها صاد التصحيح كُتبت بمدّتها ، وحُذفت حاؤُها ليفرَّق بينها وبين ما صحَّ لفظاً ومعنى؛ وذلك أنّه صحّ من جهة الرواية، وضَعُف من جهة المعنى، فلم يكمل عليه التصحيح، وكُتب عليه هذا، علامةً على مَرَضه، ولِئلا يُرتابَ في صحّة روايته، ويَظن الناظرُ في كتابه مهما وقف عليه يوماً ملحوناً أو مغيَّراً: أنّه مِن وهمه وغلطه لا من صحّة سماعه؛ فنبّه بالتمريض عليه على وقوفه عليه عند السماع ونقلِهِ على ما هو عليه؛ ولعل غيرَه قد يُخَرِّج له وجهاً صحيحاً، ويظهر له في صحة معناه ولفظِه حجةٌ لم تظهر لهذا، ففوق كل ذي علم عليم».

---

(17) التضبيب مأخوذ من ضبة. قال ابن الصلاح : «أمّا تسمية ذلك ضبة فقد بلغنا عن أبي القاسم إبراهيم ابن محمد اللغوي المعروف بابن الإقليلي أن ذلك لكون الحرف مقفلاً بها لا يتجّه لقراءة كما أن الضبة مقفلٌ بها، والله أعلم» «مقدمة ابن الصلاح» (105).

وأحيانا يكتب: «**كذا**»، وهي تدلّ على مخالفة الناسخ للمؤلّف، أو علامة على الشك والتردّد، أو هكذا وجد في الأصل.

وأحيانا يضع الناسخ في حاشية الكتاب حرف الطاء المهملة «**ط**»، إشارة منه إلى أنّ المصنّف قد غلط في هذه المسألة. والحاصل أنّ رمز «**ط**» علامة على الخطأ، وهو قليل الاستعمال؛ لأنّ المشهور بين النسّاخ أنّهم يرمزن بـ«**ط**» للطرّة، يعني الحاشية كما سيأتي.

8- في الكتابة المغربية والأندلسية ترسم القاف بصورة الفاء في كتابتنا : «فال = قال»؛ وأمّا الفاء فيجعلون النقطة تحت الحرف.

9- كتابة الأرقام: ٠١٢٣٤٥٦٧ = 01234567

10- التعقيبة: وهي الكلمة، أو الجزء من الكلمة أو العبارة أو الرقم، التي تكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالبا، لتدلّ على بدء أول كلمة الصفحة التي تليها؛ وهي تدل على تتابع النص.

11-رموز أخرى مستعملة، منها.

صح، توضع فوق اللفظ لبيان أنّ اللفظ على ما هو مثبت صحيح.

- **ث**: توضع فوق الكلمة دلالةً على التثليث اللغوي.

- **ض**: يوضع في وسط الكلمة إشارة إلى وجود بياض في الأصل المنقول.

- **عـ** رأس العين إشارة إلى : «لعله كذا» أو توضع تحت حرف العين إشارة إلى إهماله كي لا يشتبه بالغين المعجمة.

- **ظ** في الهامش إشارة إلى كلمة: «الظاهر».

- **كـ**، إشارة إلى أنّه: «كذا في الأصل».

- **خـ** أو **خ**: في الحاشية وتعني نسخة أخرى.

- **ن**: في الحاشية : تكتب مع الكلمة و تعني البيان و أحياناً نسخة.

- **ط**: في الحاشية، وتعني طرّة، وليست من أصل الكتاب.

- **عو** أو **بلغ**، أي أنّ النسخة قد عورضت، وأنّ هذه الصفات قد «بلغ مقابلة».

- **( )**، ما بين نصفي الدائرة، أي كلام ملغى، إذا كان هناك خطأ ناشئ من زيادة بعض الكلمات ، ومنهم من رمز لها بين دائرتين صغيرتين: «**o o**» مثل الصفر، من أول الزيادة وآخرها، وأحياناً يضع حرف: «**لا**» أو «**من**» أو كلمة: «**زائدة**» فوق أول كلمة من الزيادة ثم حرف: «**إلى**» فوق آخر كلمة منها ، هكذا: «**لا إلى**»؛ «**من إلى**»؛ «**زائدة إلى**»، أو يشير بخطّ يوضع فوق الكلام منعطفا عليه من جانبيه هكذا «¬⌐»، وقد يضرب فوق اللفظ بخطّ، لبين أنّه محذوف.

ـ قد يقع الناسخ في الوهم، فيقدّم اسما على اسم، فيضع فوق الكلمتين بعض الرموز لينبّه على التقديم والتأخير. فيوضع «**خ**» و «**ق**» أو «**خ**» و«**م**» مثل: «محمدح بن عبد الرحمن ق»، أي صوابه: عبد الرحمن بن محمد؛ وقد يكتب: «**مـ مـ**»، أي: متقدّم ومتأخّر هكذا: «محمدـ بن عبد الرحمنـ».

ـ **ن**: فوق الحرف، يعني: أنّ الحرف مهمل .

ـ **خ** إشارة إلى نسخة أخرى.

ـ **حشـ** أو **خـ** اختصار حاشية.

ـ **ثنا** أو **نا** أو **دثنا**، أي: حدثنا.

وهناك رموز واختصارات لبعض الكلمات أو العبارات نجدها في المخطوطات لا سيما كتب الحديث، مثل:

ـ **ثني** أو **دثني** = حدثني.

ـ **أنا** أو **أرنا** أو **أبنا**= أخبرنا.

ـ **قثنا** أو **ق ثنا**= قال: حدثنا.

ـ **ح**: للتحويل من سند إلى آخر في كتب الحديث.

ـ **ش**: الشرح.

ـ **ص**= المصنف.

ـ **تع**= تعالى.

ـ **صلعم** أو **صلم** أو **ص م** = صلى الله عليه وسلم.

ـ **ع م**= عليه السلام.

وكتابة هذه الثلاثة مكروهة، وقد استعملها العجم.

ـ **رضي**= رضي الله عنه.

ـ **رحه** أو **رح**= رحمه الله.

ـ **الشـ**= الشارح.

ـ **أيضـ**= أيضاً.

ـ **لا يخـ**= لا يخفى.

ـ **إلخ**= إلى آخره.

ـ **اهـ**= انتهى.

ـ **( )**= للزيادة من نسخة أخرى في عرف المحدثين.

ـ **معا** = أي يجوز القراءة بالوجهين ، مثاله: «صِحَاح»[معا]، بكسر الصاد المهملة وفتحها.

ـ **ك**= توضع أحيانا فوق الكلمة أو العلم الذي كرّر مرّتين إشارة إلى أنّه قد كرّر خطأ.

- ʘ نقطة مصمّتة داخل دائرة، وتوضع ليدلّ بذلك على أنّه انتهى في مراجعته إلى هذا الموضع، وقد توضع كلمة «**قف**».

وقد توضع هذا الرمز لملئ الفراغ حتى لا يضاف في الأصل ما ليس منه.

وهناك اصطلاحات أخرى قد يوردها المؤلّفون ، وينصّون عليها في مقدمة مؤلّفاتهم ، كاختصار أسماء الأعلام أو أسماء الكتب، ولهذا ينبغي على الباحث أن يقرأ أوّلا مقدمة الكتاب، قبل الشروع في التحقيق.

الخامسة: نسخ المخطوط

بعد قراة المخطوط، يشرع المحقّق في نسخه، وينبغي أن يراعي الأمور التالية:

أ- الكتابة بما يوافق الرسم الإملائي الحديث

ينبغي على المحقّق أن يلاحظ الرسم الإملائي للمخطوط، لأنّ الكتابة القديمة تختلف عن الكتابة الحديثة في كثير من الوجوه، وهذه بعض وجوه الاختلافات:

1- كتابة الحروف المعجمة بالنقط

في بعض الكتب القديمة، نجد خلو حروفها المعجمة من النقط، أو نقطها مخالف لما هو عليه حال الكتابة الحديثة، مثل: إهمال الفاء والقاف والنون؛ أو نقط الفاء واحدة من أسفل ونقط القاف واحدة من أعلى على طريقة المغاربة والأندلسيين.

2- كتابة الألف في وسط الكلمة

حذف الألفات أحياناً من وسط الكلمة كما في : «سليمان» و «حارث» و«مالك» و «إبراهيم» و «هارون»، إذ يكتبونها: «سليمن؛ حرث ؛ ملك ؛ إبراهيم؛ هرون».

3- كتابة الهمزة في أواخر الكلمة

حذف الهمزة ، لا سيما في أواخر الكلمات ، مثل: «دعاء» و «سماء» فيكتبونها: «دعا؛ سما».

4- كتابة الياء بالنقطتين تحتها منعا للالتباس بالألف المقصورة

الألف المقصورة، يرسمونها في صورة الألف ، ولا يرسمونها في صورة الياء، مثل: «رمى» و«سعى»، يكتبونها: «رما» و«سعا».

5- كتابة الهمزة بالتسهيل: مثل «عائشة»، يكتبونها: «عايشة».

6- لا ينقطون الياء في آخر الكلمة ، فتشتبه بالألف المقصورة ، فلا يفرّق القارئ بين «أبي» بالإضافة وبين «أبى» بمعنى: «امتنع»؛ ولا بين

«التّقيّ» و «التُقى»؛ و «سويّ» و «سِوى»، بل أحياناً ينقطون الألف المقصورة.

7- لا يكتبون الألف الفارقة التي تختصّ بواو الجماعة في أواخر الأفعال ، مثل: «استغفروا»، «لم ينظروا»، «اعتبروا».

8- كثيراً ما يكتبون «تاء» التأنيث في آخر الأسماء مفتوحة ، مثل: «نعمة» و«رحمة» يكتبونها: «نعمت» و«رحمت».

9- فصل الأعداد: فيثبت «ثلاث مئة» بدلا من «ثلثمئة» أو «ثلاثماية».

هذه الوجوه، وغيرها لا يتقيّد بها المحقّق ، بل يكتبها بما يوافق طريق الإملاء الحديثة.

ب ـ تكميل الاختصارات و الرموز

لقد جرى الأقدمون على اختصار بعض الكلمات والألفاظ والأسماء المتكرّرة كثيرة، كالصلاة على النبي ﷺ والترضي على أصحابه، والترحم على أهل العلم ونحو ذلك ، ينبغي على المحقق تكميل الاختصارات التي يجدها في النسخ ، ويرجعها إلى أصلها ، مثل: «تع»، يكتبها: «تعالى»؛ و«صلعم» و«صلم»، يكتبها: صلى الله عليه وسلم؛ و«ع م»، يكتبها: «عليه السلام»؛ و«إلخ»، يكتبها: «إلى آخره»؛ و«اهـ»، يكتبها: «انتهى»، وهكذا. أمّا رمز تحويل السند «ح»، فاصطلحوا على إبقائه على صورته.

ج- الضبط بالشكل

إذا وجد المحقق النص مضبوطا، أو قيّدت بعض كلماته بضبط خاص، فالواجب عليه أن يؤديه كما في وجده في النسخة الأم، وألا يغيّر من هذا الضبط ولا يبدله، وإذا وجد كلمة وجهت بضبطين، فالأصل أن يثبتها كما وردت، لكن إذا تعذر أداؤها بالمطبعة الحديثة، فلينبه على ذلك في الحاشية.

وإذا كان النص غير مضبوط، فينبغي على الباحث أن يعتني بضبطه، ولا يجب عليه ضبط الكلّ، بل يكفي ضبط ا لآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال و الأسماء و الأعلام المعربة أو المركبة أو الصعبة والمواضع والبلدان، والكلمات الغريبة، والألفاظ التي يلتبس معناها إذا أهمل شكلها ، كالمبني للمجهول والمبني للمعلوم، وبعض المصطلحات التي تحتمل أكثر من وجه، وشَكّل ما يُشْكِل.

د- الضبط بالتشديد.

هـ- وضع علامات الترقيم[18]

---

(18) وهي العلامات المطبعية الحديثة التي تفصل بين الجمل والعبارت، أو تدل على معنى الاستفهام أو التعجب وما يحمل عليهما. أنظر «تحقيق النصوص ونشضرها » (85). ومن

ينبغي على المحقّق أن يهتمّ كثيرا بوضع علامات الترقيم في موضعها الملائم، لأنّ ذلك يعين على استقامة المتن، وفهم النصوص وتعيينها، فبها تنقسم الجمل، وتتميّز العبرات، ويتضّح المعنى، ورب فصلة يؤدي فقدها إلى عكس المعنى المراد، أو زيادتها إلى عكسه أيضا. وهي كالتالي:

1- القوسان المزهران ( ) لحصر الآيات القرآنية.

2- علامة التنصيص أو الاقتباس « » وهي هلالان صغيران مزدوجان، ويوضعان للفصل بين الكلام المقتبس وبين غيره، ويوضع بينهما حديث، نص مقتبس من كتاب، الأسماء، كأسماء الكتب.

3- الخطان القصيران أو الشَّرْطاتان ـ ـ، تكتب بينهما الجمل المعترضة.

4- العضادتان أو المعقوفتان[ ]، ويوضع بينهما ما زاد على النسخة الأصل من النسخ الأخرى أو ما كان من السقط، أو ما يضيفه المحقق كعنوان أو حرف أو لفظ يقتضيه السياق.

5- النقطة . وتوضع للدلالة على نهاية الجملة.

6- النقطتان : توضع في مواطن، منها، بين الشيء وأقسامه، وبعد العناوين الفرعية التي توضع في أول السطر.

7- الفصلة أو الفاصلة ، ولها مواضع، منها: بعد لفظ المنادى، وبين جملتين مرتبطتين المعنى وأقسام الشيء الواحد، وغيرها من المواطن.

8- الفصلة المنقوطة ؛ توضع بين الجملتين، تكون الثانية غالبا موضحة للأولى، أو تتسبّب فيها، أو تشرحها. كقولك: حسان شاعر مخضرم؛ لأنّه عاش في الجاهلية والإسلام.

9- علامة الاستفهام ؟ -كذا شكلها بالعربية، تتّجه فتحتها نحو الكلام المستفهم به- وتوضع بعد جملة استفهامية.

10- علامة التعجّب !، توضع بعد جملة تعجب أو تأسف وهذه الاستعمالات لعلامات الترقيم لا تعد من التصرف في المتن؛ بل هي مقرّبة للمتن ، يسهل بسببها قراءته، وفهمه.

11- القوسان أو الهلالان الكبيران المفردان ( )، ويوضع بينهما الألفاظ المفسرة لما قبلها، والأرقام.

12- علامة الحذف ... تدلّ على ما حذف من الكلام أو سقط منه.

13- الخط المائل / ويرد بين الأرقام التاريخية، كقولنا: سافرت بتاريخ 1/رمضان/1431هـ.

المستحسن للمحقق مراجعة كتاب «علامات الترقيم في اللغة العربية» للعلامة الأديب أحمد زكي باشا –الناشر: مكتبة المطبوعات بحلب.

وهي ضرورية جدّا للمحقّقين؛ فهي علامة نهاية الورقة السابقة وبدء الورقة الجديدة. وذكرها في المخطوطات ضروري جدا ليسهل على المطالع الرجوع إلى أصل المخطوط رغبة في التأكّد.
وللخط المائل استعمالات واسعة وهامة[19].

و- وضع العناوين

إذا كان في النص عناوين من وضع المؤلف فيجب إثباتها، ولا يجوز تغييرها، وإلا فينبغي على المحقّق وضع عناوين رئيسية أو جانبية صغيرة بين معقوفتين [ ] ، تكون ترجمة لفقرات الكتاب، لا سيما في الكتب التي تخلو من العناوين أو الأبواب والفصول، أو يذكر المؤلّف كلمة: «فصل» دون أن يفصح عن المراد منه.

ز- الترقيم

قد تخلو الكتب القديمة من الترقيم، فيجوز للمحقق أن يقوم بترقيم الأحاديث والأبواب والأخبار والمسائل.

المبحث الرابع: تحقيق المخطوط

قد تقدّم أنّ معنى التحقيق هو بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبّت من استيفائها لشرائط معينة، وأنّ الكتاب المحقّق هو الذي صحّ عنوانه، ونسبته إلى مؤلّفه، وصحّ متنه من حيث كونه أقرب إلى الصورة التي تركه مؤلّفه.

وعلى هذا، فإنّ المحقق ستنصب جهوده في النقاط التالية:

1- عنوان الكتاب.

3- نسبة الكتاب إلى مؤلّفه.

4- متن الكتاب.

الأول: تحقيق عنوان الكتاب

إنّ تحقيق عنوان كتاب لهي من أهمّ الأمور التي ينبغي أن يعتني بها المحقّق، وذلك لأنّ بعض المخطوطات قد يكون خاليا من العنوان، لسبب من الأسباب، مثل فقدان الورقة الأولى، أو انطماس العنوان، أو سهو المؤلف أو الناسخ عن ذكر العنوان؛ وقد يثبت العنوان على المخطوط لكنّه

(19) أنظر «المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات» (35).

قد صحّف أو زيّف أو لفّق فيه اسم كتاب آخر أو غير ذلك، فيحتاج المحق إلى بذل الجهد في تحقيق ذلك.

ولإثبات عنوان الكتاب طرق كثيرة، منها

1- ذكر المؤلّف العنوان في مقدمة كتابه.

2- ذكر المؤلّف العنوان في كتاب آخر له.

3- مراجعة كتب المشيخات والأثبات والمعاجم والفهارس والبرامج[20].

-أن يذكر العنوان بعض العلماء في ثنايا كتبهم.

-الرجوع إلى كتب التراجم ، التي تترجم للأعلام وتعتني بذكر مؤلّفاتهم ، والكتب التي اعتنت بذكر أسماء الكتب، مثل «الفهرس» لابن نديم، و«كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » لحاجي خليفة، و «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون »، لإسماعيل البغدادي ، وغيرها. أو المراجع التي ذكرت أسماع المؤلفين، مثل «هدية العارفين » للبغدادي، و«معجم المؤلّفين» لعمر رضا كحَّالة، و«الدُّر الثمين في أخبار المصنِّفين» لابن أنجب الساعدي.

تنبيهان

الأول: ينبغي على المحقّق أن يثبت عنوان المخطوط كما وضعه مؤلّفه ، ولا يتصرّف فيه بتغيير ألفاظه.

الثاني: قد يكون للكتاب أكثر من عنوان، ففي هذه الحالة، ينبغي على المحقّق أن يتحرّى العنوان من خلال مقارنته ومفاضلته بين النسخ ، أو مراجعته لكتب الطبقات والتراجم.

---

(20) وهو نوع من أنواع التأليف يجمع بين الشيوخ والكتب. فقد عمد كثير من أهل العلم إلى أن يصنع لنفسه معجماً ، أو فهرساً ، أو مشيخة ، أو ثبتا ، أو برنامجاً ، يذكر فيه شيوخه الذين لقيهم، وأخذ عنهم العلم، أو أجازوه وإن لم يلقهم، والكتب التي سمعها منهم، مسندة إلى مؤلفيها.

المشيخات: جمع مَشْيَخَة و هي الكتب التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف، وأخذ عنهم، أو أجازوه وإن لم يلقهم. أنظر «الرسالة المستطرفة» (140) «فهرس الفهارس» (67/1 و624/2).

والمعاجم جمع معجم وهو مثل المشيخات إلا أنّه يرتب أسماء الشيوخ على حروف المعجم. أنظر «المعجم المفهرس» لابن حجر (195). وبعض المتأخّرين توسّع فيه فأدخل مع شيوخه أقرانه – أي أقران صاحب المعجم- كما صنع الحافظ الذهبي في كتابه «معجم المختص بالمحدثين».

أما الأثبات جمع ثَبَت – بالتحريك - : وهو الفهرس الذي يجمع فيه المحدث مروياته وأشياخه . أنظر «فهرس الفهارس» (69/1).

والفهارس جمع فِهرس – بكسر الهاء – وهو الكتاب الذي يجمع فيه المحدث أسماء شيوخه وأسانيد مروياته. أنظر «فتح المغيث» (59/2) «تدريب الراوي» (29/2) «فهرس الفهارس » (69/1).

والبرامج جمع برنامج وهو الكتاب الذي يكتب فيه المحدّث أسماء شيوخه وأسانيد مروياته، مثل برنامج الوادي آشي. أنظر «فهرس الفهارس» (71/1).

مثاله: كتب العز بن عبد السلام في القواعد، ذكر له عدة عناوين، منها: «الفوائد في مختصر القواعد » و «الفوائد في اختصار القواعد » والقواعد الصغرى» و«رسالة في أصول الفقه»[21].

الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه

ينبغي على المحقّق البحث والتأكّد من صحّة نسبة الكتاب إلى صاحبه، وذلك حتى لا يلقّق كتابُ على عالم، وعليه أن يسلك الطرق التالية التي تساعده على معرفة مؤلف المخطوط:

1- ذكر المؤلّف لهذا الكتاب في بعض مؤلّفاته.
2- ذكر تلميذ من تلاميذه للكتاب في بعض كتبه.
3- ذكره في كتب المشيخات والأثبات.
3- ذكر الكتاب في كتب التراجم.
4- مراجعة فهارس المكتبات والمؤلّفات.
5- مراجعة الكتب والرسائل العلمية التي عنيت بدراسة الشخصيات العلمية وآثارها.

أمّا إذا فقدت المقدمة، وفقد معها اسم الكتاب ومؤلّفه، أو جهل اسمه، أو اختلف في نسبة الكتاب، فينبغي على المحقّق أن يسلك الطرق التالية في توثيق نسبة الكتاب:

1- معرفة تاريخ النسخ ، واسم الناسخ، لأنّه قد يسهل على الباحث الوقوف على اسم المؤلّف، أو زمن التأليف، لا سيما مع وجود ما يدلّ على قرب عهد الناسخ من المؤلّف.

2- معرفة نوع الخط والورق والحبر المستخدمين في المخطوط ، إذ يعين ذلك الباحث على تحديد الفترة التي نسخ فيه المخطوط.

3- قراءة المخطوط قراءة متأنّية ، وتحديد موضوعه، للوقوف على شواهد وقرائن، قد تساعد المحقّق على معرفة المؤلف.

4- إن كان الكتاب جزءاً حديثياً ، ينبغي على المحقّق تتبّع الراوي الذي يروي عنه المصنّف أسانيده، ليعرف الطبقة التي أخذ عنها.

5- لغة الكتاب، والخبرة و التمرسّ بأسلوب المؤلّف وخصائصه ، فقد يهتدي الباحث إلى معرفة المؤلّف من خلال أسلوبه، وقد قيل: الأسلوب هو الرجل.

---

(21) أنظر «منهج تحقيق المخطوطات» (30).

6- الرجوع إلى مصادر أخرى أو كتب التخصّص المطابقة لموضوع المخطوط، فلعلّ المحقق يقف فيها على نصوص منقولة عن هذا الكتاب، وذكرت عنوانه أو اسم مؤلّفه.

تنبيه: يجب على المحقق أن يكون على حذر من الكتب المنسوب إلى بعض أهل العلم، إمّا خطأ أو قصدا، ولا يكفي في توثيق نسبة الكتاب إلى مصنّفه، وجود اسمه على غلاف المخطوط أو في الورقة الأولى دائما، فقد يوجد في مضمون النصّ ما يخالف عقيدة العالم ورأيه ومذهبه، وقد يكون فيه نقول عن علماء، جاءوا بعد عصر المصنّف المنسوب إليه الكتاب.

قال عبد السلام هارون: «وتعدّ الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها، فالكتاب الذي تحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر المؤلف الذي نسب إليه جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف».

ثم ضرب مثلا بكتاب «تنبيه الملوك والمكايد»، المنسوب إلى الجاحظ، فقد جاء فيه: «نكت من مكايد كافور الإخشيدي » و«مكيدة توزون بالمتقي لله». وكافور الإخشيدي كان يحيا ما بين سنتي 292هـ و357هـ، والمتقي لله كان يحيا بين سنتي 297 و 357. فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات من السنين[22].

ومثاله أيضا: كتاب «نهج البلاغة»، نسب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ظلما، وهو لعلي بن حسين المرتضي، قال الحافظ الذهبي: «هو جامع كتاب «نهج البلاغة»، المنسوبة ألفاظه إلى الامام علي رضي الله عنه، ولا أسانيد لذلك، وبعضها باطل، وفيه حقّ، ولكن فيه موضوعات، حاشا الإمام من النطق بها، ولكن أين المصنف؟! وقيل: بل جَمْعُ أخِيه الشريف الرضي»[23]؛ وقال أيضا في موضع آخر : وهو المتّهم بوضع كتاب «نهج البلاغة»[24].

الثالث: تحقيق النصّ (متن الكتاب)

يعتبر هذا القسم من أهم أقسام تحقيق المخطوط، بل هو أصله وأسّه، إذ الغرض من التحقيق هو إخراج الكتاب كما تركه مؤلّفه، سالما من الخلل

(22) أنظر «تحقيق النصوص» (ص46).
(23) أنظر «سير أعلام النبلاء» (589/17).
(24) أنظر «ميزان الاعتدال» (124/3).

والخطأ، وليس التحقيق هو العبث بأصل الكتاب بالتبديل والتغيير، أو إثخانه بالحوشي والشروح والتعليقات، التي تزيد من عظم حجم الكتاب، وقد تشغل بال القارئ عن النص أو تشوش على ذهنه، بل قد ترهقه وتحمله عناء القراءة وهو يتقلب بين النص والحاشية.

قال عبد السلام هارون: «ليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوباً هو أعلى منه، أو نحل كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصًّا من النصوص إلى قائل وهو مخطئ في هذه النسبة، فيبدّل المحقّق ذلك الخطأ، ويحلّ محلّه الصواب، أو أن يخطئ في عبارة خطأ نحوياً دقيقاً فيصحّح خطأه في ذلك، أو أن يوجز عباراته إيجازاً مخلاً فيبسط المحقّق عباراته بما يدفع الإخلال، أو أن يخطئ المؤلّف في ذكر علم من الإعلام، فيأتي به المحقّق على صوابه.

ليس تحقيق المتن تحسيناً، أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ ، فإنّ متن الكتاب حكم على المؤلف وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أنّ ذلك الضرب من التصرّف على حقّ المؤلّف الذي له وحده حقّ التبديل والتغيير»[25].

ولهذا ينبغي على المحقّق أن يتبع الخطوات التالية.

أولا: المقابلة أو المعارضة[26] بين النسخ

ينبغي على الباحث أن يثبت النصّ كما ورد في المخطوط، ولا يتصرّف فيه بالتغيير أو التبديل كما تقدّم، وإذا ظهر فيه خطأ، نبّه على ذلك في الحاشية، إلا إذا كان الخطأ في كتابة الآيات، فإنّه يكتب صحيحا في المتن، ويشار إل ذلك في الحاشية أيضا.

وإذا اعتمد في التحقيق على نسختين فأكثر، فيجب معارضة النسخة أو النسخ على النسخة التي اعتبرها الأصل، ويضع رموزا لتلك النسخ الفرعية، فيرمز لكلّ نسخة بحرف معيّن، ومن المستحسن أن يؤخذ من اسم

---

(25) أنظر «تحقيق النصوص ونشرها» (ص46) عبدالسلام هارون.

(26) المقابلة والمعارضة بمعنى، قَابَل الشيء بالشيء مُقابَلة وقِبالاً: عارضه، ومُقابَلة الكتاب بالكتاب وقِبالُه به: أي جعلته قبالته، وصيّرت في أحدهما كلّ ما في الآخر. وعارضت الكتاب بالكتاب أي جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر. أنظر «لسان العرب» مادة: قبل «فتح المغيث» (185/2)

وفي الاصطلاح: أن يقابل الناسخ نسخته أو ما نقله بأصل شيخه، أو بأصل موثوق به، وإصلاح ما يوجد من فروق أو تصحيف، أو تحريف، أو زيادة أو نقص. وتسمّة النسخة القديمة «الأصل»، والنسخة الجديدة «الفرع». أنظر «توثيق النصوص وضبطها» (125).

المكتبة التي وجدت فيها، أو اسم البلد التي فيه المكتبة أو يسمّي كل نسخة باسم الحرف الأول من المكتبة الحافظة، مثل: «ج» رمز للجزائر و «ز» رمز للأزهرية، ونحو ذلك.

والفائدة من المعارضة بين النسخ، هي معرفة أصحّ الروايات، وأصوب العبارات، بغية الوصول إلى النصّ أو الاقتراب منه، كما تركه مصنّفه.

قال الخطيب البغدادي: «يجب على من كتب نسخة من أصل بعض الشيوخ أن يعارض نسخته بالأصل، فإنّ ذلك شرط في صحّة الرواية من الكتاب المسموع»[27].

وعند المقابلة بين النسخ يجب مراعاة الأمور التالية:

أ- إثبات الفروق بين النسخ

إذا كان النصّ المراد تحقيقه، يتكوّن من نسختين فما فوق، فإنّ المحقق يقوم بمقابلة بين هذه النسخ –بعد اختياره لنسخة الأصل- لإثبات الفروق بينها، فيجعل النسخة الأصل في متن الكتاب، ثم يشير إلى فروق النسخ في الحاشية؛ إلا إذا كان ما في باقي النسخ أو إحداها أصوب مما في الأصل، فيثبّت في المتن ما يرجّح أنّه صواب من نسخة الفرع، وينبّه في الحاشية على العبارة الواردة في الأصل، ويذكر سبب ترجيحه لعبارة الفرع.

ولا ينبغي للمحقّق أن يذكر من هذه الفروق إلا المهمّ منها، ولا يذكر الفروق، الناشئة عن أخطاء النسّاخ أو تصرّفاتهم، كإهمال حرف، أو استبدال كلمة صحيحة بأخرى صحيحة أيضا، مثل: «رحمه الله» مع «غفر الله له»، ونحو ذلك، لأنّه يؤدّي إلى إثقال الحواشي من غير طائل.

تنبيه: إذا وجد الباحث فروقا في هامش المخطوط، كأن يقول: «في نسخة كذا»، نبّه عليه في الحاشية، لأنّ ذلك يعتبر بمثابة نسخة ثانية كما تقدّم.

ب- إكمال السقط

قد يصادف المحقّق وقوع سقط في النصّ، إمّا كلمة أو عبارة أو سطر أو أكثر؛ ويرجع هذا السقط إلى أسباب كثيرة، منها: سبق النظر، لا سيما عند تشابه الكلمات، أو السهو، أو انشغال القلب، أو نحو ذلك؛ وقد يكون السقط بسبب التآكل أو الرطوبة، وهو ما يسمّى بـ «الخروم»، فيؤدّي إلى طمس الكلمة أو العبارة.

وطريق علاجه [إتمامه] بأحد الوجوه:

---

(27) أنظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (275/1).

أحدهما: أن يتدارك الناسخ السقط، فيشير إليه في الهامش، بوضع رمز «اللحق»، وكتابة: «**صح**» أو «**رجع**» أو «**أصل**»، كما تقدم في اصطلاحات النسّاخ؛ فيلحق الباحث هذا السقط بالأصل.

الثاني: أن يجد العبارة في النسخ الأخرى، أو واحدة منها، فيثبّتها في النصّ، ويجعلها بين معقوفتين، ويشير في الحاشية إلى رمز النسخة التي وجد فيها العبارة.

الثالث: أن تتّفق جميع النسخ على السقط، ففي هذه الحال، يجتهد المحقّق في استكمال هذا السقط، وذلك بالرجوع إلى المصادر التي يحتمل أنّها نقلت عبارة المؤلّف؛ أو يستدركه من كتاب آخر، نقل منه المصنّف؛ أو بالتأمّل في مضمون السقط، ويثبت حسب ما يقتضيه السياق، إن كان السقط حرفا أو كلمة أو جملة، ويشير إلى ذلك في الحاشية.

تنبيهان:

الأول: إذا كان السقط من المصنّف نفسه، فلا يجوز إلحاقه بالنصّ، لا سيما إذا قرأ النسخة العلماء، بل ينبغي الإشارة إليه في الحاشية.

الثاني: إذا لم يهتد المحقّق إلى استكمال السقط أو الخرم، فله أن يجعل نقاطا متتابعة في موضع السقط أو الخرم «...»، للإشارة أنّ هناك سقطًا أو خرما، وينبّه على مقدار الخرم أو البياض في الحاشية، ويذكر أنّه لم يهتد إلى قراءته.

جـ تصحيح التصحيف والتحريف[28].

قد يحصل خلل في النصّ بضبط الحرف أو إبداله بآخر، فينبغي على المحقّق أن يقوم بتصويب هذه العيوب؛ وطريقة إصلاحها وتغييرها في النصّ، تكون بأحد الوجهين:

---

(28) التصحيف، هو: تغيير في نقط الحروف مع بقاء صورة الخطّ، بالإعجام والإهمال، كالباء والتاء والثاء، والجيم والحاء والخاء، والدال والذال، والراء والزاي، والسين والشين، والصاد والضاد، والطاء والظاء، فهذه الحروف واحدة، ولا يفرق بينها إلا النقط. مثل: «حميل وجميل».
والتحريف: هو: تغيير شكل الحروف (الحركات والسكنات والشدّات) ورسمها، كالدال والراء، والدال واللام، والنون والزاي في الحروف الممتقاربة الصورة، والميم والقاف، واللام والعين في الحروف المتباعة الصورة. مثل «سَلِيم وسُليم».
والتغيير، هو: إبدال اللفظ بغيره.
والذي ينبغي التنبيه عليه أنّ المتقدمين من النساخ والورّاقين والمحدّثين لا يفرّقون بين التصحيف والتحريف، بل عندهم مترادفان بمعنى واحد. أنظر «نزهة النظر» (47) «الغاية في شرح الهداية» (115) للسخاوي «تحقيق النصوص ونشرها» (65) «المنهاج في كتابة البحوث» (169) «تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق» (38).

أحدهما: أن يثبت الخطأ في المتن، ويشير إلى الصواب في الحاشية، لئلا يتصرّف في نصّ المؤلّف، لا سيما إذا كانت النسخة الأم؛ ما عدا الخطأ في الآيات، ففي هذه الحالة يجب على المحقق التعديل في الآية أو الحديث بعد التأكّد من كون ذلك خطأ.

وقد كشف عبد السلام هارون عن تحريفات كثيرة وقعت في آيات القرآن أثناء تحقيقه لكثير من الكتب[29].

الثاني: أن يصحّح الكلمة في موضعها من المتن، ويشير إلى الخطأ ونوعه في الحاشية، ولعلّ هذا الأقرب إلى الصواب في غير النسخة الأم، لاحتمال أن يكون الخطأ من الناسخ وليس من المؤلّف.

ويتمّ إصلاحه، بأن يرجع المحقّق إلى المصادر التي اعتمد عليها المصنّف، ونقل منها؛ أو لعلّ الناسخ قد استدركه، وصحّحه في الهامش بالتضبيب عليه، أو بالرجوع إلى باقي النسخ والمقابلة بينها.

تنبيهان:

الأول: يجب على المحقق التنبّه إلى طريقة الناسخ في خطّه وإملائه، وتركيبه للحروف، ومعرفة الانحناءات في الحروف، والتدويرات والتقسيمات، وطمس بعض الحروف، وتفريع بعضها، والتمييز بين الدال، والراء، والزاي، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وكذا الفرق بين الحاء المهملة، والخاء المعجمة، والباء والتاء، والثاء والياء.

إنّ معرفة طريق رسم الناسخ للكلمة، وفهم مراده، تعين المحقق على تجنّب الخطأ الذي قد يقع فيه، من تصحيف أو تحريف سواء بالكتابة أو فهم المعنى على غير مراد الناسخ.

إن الجهل بالقواعد الإملائية، وعدم معرفة أسلوب الناسخ في رسم الحروف وأشكالها الكتابية قد تؤدي بالمحقق إلى تحريفات وتصحيفات تشوه الكتاب وتفسده[30].

مثاله: في نسخة البرزلي المغربي من كتاب «تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر، رسمت الكاف قريب جدا من الطاء؛ بهذا الشكل «**لحـ**»، فكان أن أجمعت نسخ التاريخ الخطية المنقولة عن نسخة البرزلي على رسم الطاء في موضع الكاف؛ فقد تحرّفت مثلا عبارة: «إنّ أخاك يحكها من

---

(29) أنظر أنظر «تحقيق النصوص» (ص48-50).
(30) أنظر «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين» (155).

المصحف»، يعني: المعوذتين، إلى هذه قوله: «إنّ أخاط يحطها من المصحف»[31].

الثاني: إذا وجد المحقّق بعض التصويبات لبعض العلماء ممن قرأ الكتاب، فإنّ هذه الألفاظ المصحّحة تزيد من قيمة النسخة، وعليه فينبغي للمحقق أن يثبتها في المتن –إذا لم تكن النسخة الأم- ويشير إلى الأصل في الحاشية[32].

د- تصويب الأخطاء

قد يجد المحقّق في النصّ أخطاء إملائية أو نحوية، من إهمال للجزم والنصب، أو المثنى والجمع، أو العدد والمعدود، فينبغي عليه أن يتحرّى الصواب أولا، ويتثبّت في الأمر، ولا يتعجّل في الحكم، فقد يتوهّم الخطأ، ويكون له وجه صحيح في الإعراب، فإنّ لغة العرب كثيرة ومتشعّبة.

ولهذا ينبغي على المحقق أن يعرف لغة المصنّف وأسلوبه، ويدرك إملاء الناسخ وخطّه في رسم الحروف وأشكالها.

فإن تأكّد من الخطأ، فإن كان هذه الخطأ من المصنّف نفسه، كأن يكون يلحن، فيجب تركه على ما هو عليه، ولا يُغيّر من شيء، ويبيّن الصواب في الحاشية، إلا إذا كان الخطأ في الآيات، وكذا الأحاديث على الصحيح، فإنّه يقيمه في النصّ ويشير في الحاشية، قال الحافظ ابن كثير: « وأمّا إذا لحن الشيخ فالصواب أن يرويه السامع على الصواب، وهو محكي عن الأوزاعي وابن المبارك والجمهور. وحكى عن محمد بن سيرين وأبي معمر عبد الله بن سَخْبَرة أنهما قالا: يرويه كما سمعه من الشيخ ملحونًا. قال ابن الصلاح: وهذا غلوّ في مذهب اتّباع اللفظ. وعن القاضي عياش: أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم، ولا يغيروها في كتبهم، حتى في أحرف من القرآن، استمرت الرواية فيها على خلاف التلاوة، ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ، كما وقع في الصحيحين والموطأ، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على ذلك عند السماع وفي الحواشي. ثم قال: وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه كان يصلح اللحن الفاحش ويسكت عن الخفي السهل»[33].

وإن كان من الناسخ، فيجب إصلاحها في النصّ، مع الإشارة إليها في الحاشية.

---

(31) أنظر «منهج تحقيق المخطوطات» دباغ (ص26).
(32) أنظر «قواعد التحقيق» (17).
(33) أنظر «الباعث الحثيث» (ص410) وكذا «تحقيق النصوص» (51).

قد يجد المحقق في اختلاف النسخ ما يعينه على استخراج الصواب من نصوصها، فيختار من بينها ما يراه مقيما للنص، مؤديا إلى حسن فهمه. والأمانة تقتضي أن يشير في الحواشي إلى النصوص التي عالجها لينتزع منها الصواب، وألا يغفل الإشارة إلى جميع الروايات الأخرى التي قد يجد القارئ فيها وجها أصوب من وجه.

وقد يقتضيه التحقيق أن يلفق بين الروايتين تحمل كل منهما نصف الصواب، ونصف الخطأ، فهو جدير أن يثبت من ذلك ما يراه، على ألا يغفل الإشارة إلى الروايات كلها، ففي ذلك أمانة واشراك القارئ في تحملها[34].

هـ- إثبات الزيادة والحذف

قد يقف المحقق أثناء تحقيقه على زيادات في بعض النسخ، فإن كان يعتمد على نسخة المؤلّف، فلا ينبغي له أن يلحقها بالكتاب، إلا إذا كانت الزيادة ضرورية لإقامة النصّ، كأن تكون كلمة ساقطة في الآيات والأحاديث، أو ساقطة في العبارة، أو حرف أحسّ المحقق بأنّ المؤلف سها عن كتابته، قال ابن كثير: «وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب»[35].

مثاله: قد يكون في السند نحو: «عبد الله مسعود»، فلا ريب أنّ ذلك يكون سهوا من المؤلف، فلا ضير في إلحاق «بن».

وقد يكون في المتن نحو: «بني الإسلام خمس»، فلا ريب أنّ صوابه: «على خمس»، فإلحاق «على» ليس فيه إخلال بالأمانة.

وعلى المحقّق أن ينبّه على الزيادة بوضعها بين معقوفتين [ ]، مع الإشارة في الحاشية، أنّها أخلّت بالأصل.

وقد يجد المحقق على زيادات في نسخ أخرى، ولا ريب أنّ هذه الزيادات من تصرّف النساخ.

وإن اعتمد على النسخ الثانوية، فكذلك لا يزيد فيها ولا يحذف منها إلا ما هو ضروري متعيّن.

فإن كانت الزيادة في الأصل دون الفرع، أثبتها في النصّ، ونبّه في الحاشية؛ وإن لم تثبت في الأصل، وثبتت في الفرع، فإن غلب على ظنّه أنّها من الأصل ألحقها بالنصّ، ووضعها بين معقوفتين [ ] مع التنبيه عليها

---

(34) أنظر «تحقيق النصوص» (ص73).

(35) أنظر «الباعث الحثيث» (ص410).

في الحاشية، وإن غلب على ظنّه أنّها من النساخ، فلا يلحقها بالنص، ويكفي الإشارة إليها وإثباتهافي الحاشية.

وكذلك الزيادة التي في حواشي الكتاب، والتي يقصد بها التوضيح أو إشباع الكلام، لا يلحقها النصّ، ويشير إليها في الحاشية أيضا.

و- حذف المكرّر

قد يقع أحيانا تكرار في النصّ، في حرف أو كلمة أو اسم، وقد يكون من وهم المصنّف أو خطأ الناسخ، وقد ينتبه فيضرب على المكرر، أو يضع رمز «**ك**»، للتنبيه على أنّه كرّر خطأ، وفي كلّ الأحوال ينبغي على المحقق إصلاح ذلك بحذف المكرر.

مثله حذف الزيادة، نحو: «بني الإسلام على على خمس»، فعلى المحقّق حذف الحرف الزائد «على»، مع التنبيه على المحذوف.

ز-التغيير والتبديل

قد تقدمّ أنّ على المحقق أن تحلى بالأمانة العلمية، ولا ريب أنّ إحدثه للتغيير أو التبديل في نسخة الأم يخرجه عن هذا الوصف، وتعد جناية علمية على التراث. إلا إذا اقتضت الضرورة الملحّة مما يحتّمه النص، فلا مانع للمحقق من القيام بذلك، مع إبقاء الكلمة في الأصل على ما هو عليه، والتنبيه على التغيير في الحاشية، لاسيما إذا أجاز المصنّف إصلاح أخطائه.

أما النسخ الثانوية، فينبغي للمحقق أن يستعين بمراجع التحقيق التي تعينه على توجيه النصوص وتصحيح أخطائها مما وقع فيه النساخ، ويكون ذلك حسب ما تقتضيه ظروف النص، مع التنبيه على الأصل في الحاشية.

ط-التقديم والتأخير

قد يقع في الكتاب تقديم وتأخير، في الأسماء أو الكلمات، أو الفروق بين النسخ، فيتقدّم باب على باب، أو حديث على حديث، ونحو ذلك؛ بسبب اختلاف الروايات، أو وهم المصنّف، أو سهو الناسخ، أو غير ذلك، لذا ينبغي على المحقّق أن يعتني بإصلاح النصّ؛ فإن كانت النسخة الأم، أشار إلى الوهم في الحاشية؛ وإن استدركه الناسخ في الهامش بوضع رموز في ذلك، مثل «**م**»، كما تقدم في اصطلاحات ورموز النسّاخ، فتكتب على الصواب في النصّ.

وإن لم يجد هذا، سلك ما يسلكه في إكمال السقط.

ثانيا: تخريج النصوص

ينبغي على المحقق أن يخرّج النصوص الواردة في النصّ، ويعزوها إلى مصادرها الأصلية، ويشمل التخريج:

1- الآيات القرآنية، وذلك بذكر اسم السورة، ورقم الآية، ويكون ذلك في متن الكتاب، ولا يكون في الحاشية كما يفعلها كثير من الكتاب والمحقّقين. وتكتب بالرسم العثماني.

وينبغي إثبات القراءة التي اعتمدها المصنف، وإن كانت على إحدى القراءات الشاذة، أثبتها في النص، ونبّه عليها في الحاشية، ولا يجوز تغييرها إلا إذا تبيّن أنّها غلط من الناسخ، فيجب إصلاحها، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

قال عبد السلام هارون: «واختبار النصوص القرآنية لا يكفي فيه أن نرجع إلى المصحف المتداول، بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات وكتب التفسير. ففي كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع، ثم العشر ثم الأربع عشرة ثم كتب القراءات الشاذة. وفي كتب التفسير يلجأ إلى تلك التي تعني عناية خاصة بالقراءات كتفسير القرطبي وأبي حيان. ولذلك يجدر أن ينسب المحقق كل قراءة تكون مخالفة لقراءة الجمهور»[36].

تنبيه

قد يستشهد بعض المؤلفين بالنص، ويترك متعمدا حرفا أو كلمة، نحو﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ ﴾ ، فيقتصر على: ﴿ جَآءَ ٱلْحَقُّ ﴾ ، فليس من منهج التحقيق أن يكمل المحقق الآية بذكر الحرف أو الكلمة التي تركها المؤلف؛ فقد جرى الشافعي –وهو من هو- في «الرسالة» على استعمال ذلك الحذف. وكذلك فعل الجاحظ في «الحيوان» ومقاتل في «الأشباه والنظائر» في أكثر من اثني عشر موضعا. بل وقع ذلك أيضا في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة: «﴿ لَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾» بترك الواو[37].

2-الأحاديث، والآثار: وذلك بذكر رقم الحديث أو الأثر، أو الجزء والصفحة مع ترجمة الكتاب والباب في الكتب المبوّبة، وبيان درجتها من حيث الصحة أو الضعف، مبيّنا علة الحديث، معتمدا على أئمّة الفنّ، وليراجع الكتب المصنّفة في ذلك، مثل «نصب الراية» للحافظ الزيلعي، و«البدر المنير » لابن الملقن، و «التلخيص الحبير » للحافظ ابن حجر، و«إرواء الغليل» للشيخ الألباني، ونحوها.

تنبيــهان:

---

(36) أنظر «تحقيق النصوص» (ص51).
(37) أنظر المصدر السابق بتصرّف.

الأول: لا ينبغي للمحقّق أن يتوسّع كثيرا في تخريج الأحاديث، بل ينبغي له أن يعزو إلى الكتب الأصلية كالصحاح والسنن والمسانيد، فيقتصر على الصحيحين، فإن لم يكن فيهما فالسنن الأربع والموطأ ومسند الإمام أحمد، فإن لم يكن فيها، ففي بقية كتب الحديث المعتمدة كمعاجم الطبراني الثلاث، وسنن الدارمي والدارقطني، وصحيح ابن خزيمة وابن حبان ومستدرك الحاكم ونحوها.

الثاني: لا ينبغي للمحقّق المتقن أن يجعل البرامج الإلكترونية كـ«الشاملة»، هي العمدة في تخريج الأحاديث، وعزوها إلى مصادرها، لأنّه قد ظهر فيها من السقط أو التصحيف مما لا يخفى، ويمكن الاستعانة بها للدلالة على مواضع الأحاديث، لكن لا بد من الرجوع إلى الكتب الأصلية بعد الكشف عنها في البحث.

3-الأقوال المأثورة

إذا وردت أقوال مأثورة عن التابعين أو الأئمّة في النصّ، فينبغي عزوها إلى مصادرها، وإذا حكي قول دون نسبته إلى أحد، فيجتهد المحقق في معرفة قائله، وعزو ذلك إلى مصدره.

4-الأشعار والأرجاز والشواهد

إذا ورد في النص شعر، فينبغي للباحث أن يذكر قائله، ويعزوه إلى مصادره من الدواوين المعتمدة، وإذا لم ينسب، أو اختلف في نسبته إلى قائله، فليجتهد في معرفة ذلك وتوثيقه، ويكون ذلك في الحاشية.

وإذا وجد البيت مكتوبا دون تشطير، فينبغي كتابته في سطر مستقل؛ وقد يستشهد المصنّف بصدر البيت أو عجزه، فيتمّه الباحث، لكن يكون ذلك في الحاشية.

5- الحكم والأمثال

إذا ورد مثل سائر في النص، فينبغي للباحث أن مصادره الأصلية، وهي الكتاب التي عنيت بذكر الحكم والأمثال، مثل: «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري و«مجمع الأمثال» للميداني، وتشرح باختصار.

6- التعريف بالأعلام

ينبغي للباحث أن يعتني بترجمة الأعلام المذكورين في النص، ويعرّف المغمورين دون المشهورين، فالاشتغال بترجمة الصحابة رضي الله عنهم

و الأئمة الأربعة و أمثالهم من المشهورين ، لا طائل من ورائه، و إثقال للحواشي.

وينبغي له أن يختصر الترجمة، بالإشارة إلى الاسم والنسب والكنية والمذهب، وأهم أعماله، وأبرز شيوخه وتلاميذه، وسنتي الولادة والوفاة، وذكر أهم المصادر المترجمة له.

7- التعريف بالكتب

ينبغي على المحقق أن يعتني بـتعريف الكتب الواردة في النصّ إلا أن تكون مشهورة، ويبين المطبوع منها، والمخطوط والمفقود.

8- شرح غريب الألفاظ

ينبغي على المحقّق أن يعتني بشرح ما يحسبه أنّه مستغلق أو مبهم لا يفهمه القارئ، مثل الكلمات الغريبة، لأنّه قد يتوقّف فهم العبارة على فهم تلك الكلمة. وينبغي له أن يشرح ذلك باختصار، ويحيل إلى المعاجم المعتمدة، مثل معجم مقاييس اللغة لابن فارس ولسان العرب لابن منظور والصحاح للجوهري ونحوها. ولا يعتمد على المعاجم الحديثة، مثل منجد الطلاب ونحوه.

9- التعريف بالبلدان والأماكن والمواضع والقبائل

ينبغي على المحقق أن يعرّف البلدان والأماكن الواردة في النصّ، ويبيّن ذلك بحسب موقعها حالا، ويستعن بالموسوعات الجغرافية أو المعاجم الحديثة؛ وكذلك في ضبط أبعادها وحدودها، ينبغي أن يكون بالمقاييس المترية، لا بالمقاييس القديمة مثل الفرسخ و مسيرة يوم وليلة ...إلخ.

وينبغي أن يكون التعريف مختصرا، ولا يطيل فيه. ولا ينبغي التعريف بالبلدان المشهورة كبغداد ومصر ونحوها.

10- التعريف بالمصطلحات

ينبغي على المحقّق أن يعتني بتعريف الاصطلاحات العلمية الوارد في النصّ، ويلاحظ اصطلاحات كلّ فنّ، ويراجع الكتب المصنّفة في ذلك، مثل «التعريفات» للجرجاني و«المصباح المنير» للفيومي ونحوهما.

10- توثيق النصوص المقتبسة

إذا ورد في المخطوط نصوص، نقله المصنف من مصادر، فينبغي للمحقق أن يوثّق هذا النصوص، وذلك بمعرضتها على أصولها ليتأكد من سلامته، ويشير في الحاشية بإيجاز إلى ما فيها من زيادة أو نقص أو خطأ. وإذا كان هناك فروق أو أخطاء، نبّه عليها في الحاشية مع الإحالة إلى الجزء والصفحة إن كان مطبوعا، ورقم الورقة إن كان مخطوطا -إن تيسر

له الرجوع إلى المخطوط، وإلا فليراجع المصادر التي يحتمل أنّها نقلت النصّ-.

وإذا لم يذكر المؤلف المصدر الذي نقل منه، اجتهد الباحث في معرفة ذلك المصدر، وردّ النصّ إليه.

11- ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض

فقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في الكتاب، فمن المستحسن أن يشير المحقق إلى الصفحات الماضية، ومن المستحسن أيضا أن ينبّه في الصفحات السابقة على ما سيأتي في اللاحقة.

12- التعليقات بهامش المخطوط

قد توجد بعض التعليقات في هوامش المخطوط، فينبغي للمحقق أن يشير إليها عند موضعها، ويثبتها في الحاشية.

13- التعليق على النصّ

لا يكتفي المحقّق المدقّق بضبط النصّ، وتحريره، وتصويبه، بل ينبغي أن يهتمّ بالتعليق على آراء المصنّف وعلمه، إذ إنّه قد يقع في أوهمام أو أخطاء، كعزو حديث إلى غير مصدره، أو نسبة قول إلى غير مذهبه، أو ترجيح ما هو مرجوح، أو تصويب ما هو خطأ، ونحو ذلك، فيناقش هذه الآراء معتمدا على الحجج والبراهين، متحلّيا الإنصاف، متأدبا مع المصنّف في أسلوبه.

وهذا المسلك من أهم مسالك التحقيق الذي يهدف إلى إفادة القارئ، وتقريب النصّ إليه، وتحليته بالشروح والتوضيحات والتعريفات ، وبيان الأوهام ونحوها.

لكن لا ينبغي للمحقق أن يسرف في ذلك إلى حد الخروج عن موضوع الكتاب أوحشده المعارف القريبة والبعيدة منه، وإثقاله بالحواشي والتعليقات.

14- الإجازات والسماعات

إذا وجد في المخطوط إجازات أو سماعات أو تملّكات، فينبغي على المحقق أن يقوم بدراستها في المقدمة، وترجمة الأعلام المذكورين باختصار، لبيان أهمّية هذه النسخة وقيمتها العلمية، لاسيما في معرفة سندها والعصر الذي نسخت فيها.

ثالثا: الاستدراك والتذييل

إذا انتهى الباحث من التحقيق، فله أن يضيف ملحقا بآخر الكتاب، ممّا له علاقة بموضوعه، ليتدارك ما فات المؤلّف أو ما زلّ فيه قلمه.

المبحث الرابع: نشر الكتاب (مقدمة المحقق)

بعد استكمال كل مراحل التحقيق، يعتني الباحث بنشر الكتاب، وإخراجه إلى النور، لتعمّ فائدته، وينبغي عليه أن يؤخّر كتابة المقدمة إلى ما بعد إنهاء التحقيق، لأنّه قد يضطر أن يشير في مقدمته إلى صفحات الكتاب، وهذا لا يتم إلا إذا أتمّ البحث.

وتشمل المقدمة أمرين:

أولهما: التعريف بالمؤلّف وعصره.

ويتناول في عصر المؤلف الأمور التالية:

الحالة السياسية

الحالة الاجتماعية

الحالة الإقصادية

الحالة العلمية

ويتناول في التعريف بالمؤلف الأمور التالية:

اسمه وكنيته ونسبته

نشأته العلمية ورحلاته.

شيوخه.

تلاميذه.

أعماله.

مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه

مذهبه.

آثاره.

نظمه.

وفاته ورثاؤه.

الثاني: دراسة الكتاب

وتشمل دراسة الأمور التالية

_ توثيق العنوان

_ توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.

_موضوع الكتاب، وبيان من سبقه إليه، ومن تبعه بعده أو علق عليه.

_منهج المؤلف وأسلوبه (الخطة التي سار عليها وبعض المؤلفين يبين في مقدمة كتابه)

_ مصادره. (المواضع والكتب التي أخذ منها)
_قيمة الكتاب العلمية ، وفيه يبين مكانته بين الكتب التي ألفت في الموضوع نفسه، وما تميّز به عنها، ومدى استفادة أهل العلم منه.
_المآخذ عليه، وهي الملاحظات التي لوحظت على أسلوب المؤلف أو آرائه، وما وقع فيه من الأوهام والأخطاء إن وجدت.
- وصف المخطوط أو النسخ المعتمدة في التحقيق ، وبيان منازلها وقيمتها، مشفوعة بالرمز المصطلح لكلّ نسخة منها، وإذا كانت النسخة غير مؤرّخة كيف ذلل ذلك، وإذا كانت غفلا من اسم المؤلف كيف تمكن من اكتشافه؟

ويقتضي ذلك وصف النسخ وصفا دقيقا من حيث بيان ما يلي:
1_ ذكر مصدر المخطوط (اسم البلد والمركز أو المكتبة)، ورقم الحفظ.
2_ وصف الورقة الأولى وما أثبت فيها من عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، وما حليت به من تملّكات وسماعات وقراءات، وما يوجد عليها من أختام.
3- عدد الأوراق، أو تحديدها إن كان المخطوط ضمن مجموع من كذا إلى كذا (؟ق _ ؟ق)، ومقياس الصفحة طولاً وعرضاً، و عدد السطور في الورقة، وعدد الكلمات في كلّ سطر.
4_ نوع الخطّ الذي كتبت به النسخة (نسخ أو مغربي ...)، وبيان جودته من عدمها، وهل هو منقط ومشكول؟ وهل نسخت بخط واحد أم مختلف؟ وهل ميّزت العناوين بخط مغاير؟
5- الرسم الذي تبعه الناسخ، تذكر أنموذجات من الألفاظ التي سيبدل المحقق رسمها.
6- المداد واختلاف ألوانه، فقد يكتب النص بالأسود والعنوانات بالأحمر، وقد تكون الفواصل بالأحمر والأزرق، فيشار إلى ذلك كله مع بيان نوع الورق المستخدم.
7- المصطلحات الكتابية التي تظهر من خلال المخطوطة مثل:
التعقيبات (وهي الكلمات التي تثبت في آخر كل صفحة لتدل على أول كلمة من الصفحة التالية كما تقدم) والإحالات، والرموز، والمختصرات، وعلامات السقط والتضبيب.
8- دراسة التملكات (أي من ذكر اسمهم من العلماء والأمراء والسلاطين أو غيرهم الذين تملكوا المخطوطة) والإيجازات والقراءات و السماعات، وما يوجد على النسخة من تعليقات في الهوامش.
9- بيان ما قد يعتر ي النسخة من تصحيفات أو أسقاط، أو السلامة من ذلك، ومن حيث تمامها، أو نقصها، ووضوحها من عدمه.

10- بيان ما قد يطرأ على النسخة من ع وامل الزمن: كالتآكل والخرم وآثار الأرضية والرطوبة.

11- النص على تاريخ النسخ إذا كان مصرحاً به في خاتمة النسخة، أو الاجتهاد في الوصول غليه من خلال الخبرة والدراية بالخطوط القديمة، وأنواعها، وتقدير أزمانها، وأنواع الورق، والزمن الذي يقدر له، مما يؤدّي إلى زمن تقريبي لتاريخ النسخ وإذا ذكر الناسخ فلابد من التعرف عليه، والترجمة له، مما يزيد في أهمية المخطوطة وقيمتها

12- وضع نماذج مصورة ، وتشمل وجه الكتاب، والورقة الأولى والورقة الأخيرة، لأنّها أدقّ الأوراق في التعبير عن المخطوطات، لاسيما إذا ثبت فيها اسم المؤلّف، وعنوان الكتاب، أو عليها سماعات أو تملّكات، أو ذكر فيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ، أو أنّها مقابلة ومصحّحة.

13- بيان منهج التحقيق:

لابد للمحقق من الإفصاح في المقدّمة عن المنهج الذي سار عليه في التحقيق، والمنهج الذي اتبعه في اختيار النسخ المعتمدة، والأسباب التي أدت إلى ذلك الاختيار والرمز الذي به غلى كل منها، وإذا كان الكتاب قد سبق تحقيقه أو نشره فينبغي ذكر الأسباب التي دعت إلى إعادة تحقيقه ونشره إلى جانب الحديث ن منهج المحقق في المقابلة وإثبات الفروق وفي التصحيح والتقويم، وفي التعليقات والتخرج والهوامش والفهارس.

14- نصّ المخطوط

وينبغي أن يكون معداً إعداداً جيداً من حيث تنظيم الفقرات وترقيم الحواشي واستخدام علامات الترقيم وضبط الألفاظ التي قد تلتبس على القارئ وخاصة أسماء الأشخاص والأماكن.

15- الفهارس

ينبغي على الباحث أن يختم الكتاب بوضع الكشّافات الهجائية التي تكشف مكنونات الكتاب، وتدلّ على مواضعه، وتيسّر الوقوف على فوائده، ومن المستحسن أن يضع الفهارس بحسب موضوع الكتاب، وحاجة القراء، ومن أهمّ هذه الفهارس:

فهرس الآيات، ويرتّبها حسب ورودها في القرآن، وإن رتّبها حسب حروف الهجاء، جاز.

فهرس الأحاديث، ويذكر فيه، طرف الحديث، واسم راويه.

فهرس الآثار، ويذكر فيه طرف الأثر، واسم قائله.

فهرس الأعلام، وفيه، إمّا أن يذكر الأعلام الواردة أسماؤهم في المتن، أو يقتصر على الأعلام المترجم لهم.

فهرس المصادر والمراجع، وفيه يذكر الباحث قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في تحقيقه، مشفوعة بذكر اسم مؤلفها، ومحققها، وناشرها، وتاريخ طباعتها.

فهرس الموضوعات.

وإذا كان يحقق كتاباً في اللغة والأدب يجعل فهرسًا للقوافي.

ويختلف ترتيب الفهارس بعد الآيات والأحاديث والآثار بحسب اختلاف الموضوع، قال عبد السلام هارون: «إنّ النهج المنطقي يقتضي تقديم أهم الفهارس وأشدها مِساسًا بموضوع الكتاب، فإن كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قدِّم فيه فهرس الأعلام، أو كتاب أمثال قدِّم فهرس الأمثال، أو قبائل قدم فهرس القبائل، وهكذا. ثم تساق بعده سائر الفهارس مرتبة حسب ترتيبها المألوف»[38].

وفي الختام، أسال الله العظيم أن ينفع بها الطلاب، وأن يغفر لنا جميعا يوم المآب، والحمد لله رب العالمين.

---

(38) أتنظر «تحقيق النصوص ونشرها» (ص98) وكذا «تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج والأمثل» (ص245 وما بعدها).

فهرس المصادر

- تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق. د. فهمي سعد ود. طلال مجذوب عالم الكتب ط. الأولى: 1413هـ - 1993م

- تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة أحمد شاكر مكتبة السنة – القاهرة : ط. الثانية 1415 هـ

-تحقيق النصوص ونشرها عبد السلام محمد هارون الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط. السابعة 1418هـ-1998م

- توثيق النصوص وضبطها عن المحدثين الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، المكتبة المكية: ط. الأولى 1414هـ - 1993 م

- ضبط النص والتعليق عليه. د. بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة بيروت. 1402 هـ - 1982م

- قواعد تحقيق المخطوطات د. صلاح الدين المنجّد دار الكتاب الجديد بيروت لبنان ط السابعة 1987

- المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات. د. محمد التونجي عالم الكتاب

- منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا. فاروق حمادة جامعة محمد الخامس-كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط –المغرب 1995-1416

- منهج تحقيق المخطوطات إياد خالد الطباع دار الفكر- دمشق ط. الأولى: 1423هـ-2003م

فهرس الموضوعات

توطئة.....**2**
المبحث الأول: تعريف تحقيق النصوص والمخطوطات.....3
المبحث الثاني: صفات المحقّق.....5
المبحث الثالث: المراحل المنهجية في تحقيق المخطوط.....7
الأولى: اختيار المخطوط.....7
الثانية: جمع النسخ.....9
الثالثة: دراسة النسخ ترتيبها.....11
الرابعة: قراءة المخطوط.....16
الخامسة: نسخ المخطوط.....25
المبحث الرابع: تحقيق المخطوط.....30
الأول: تحقيق العنوان.....31
الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه.....33
الثالث: تحقيق النصّ (متن الكتاب).....36
أولا: المقابلة أو المعارضة بين النسخ.....37
أ- إثبات الفروق بين النسخ.....38
ب- إكمال السقط.....39
جـ- تصحيح التصحيف والتحريف.....40
د- تصويب الأخطاء.....42
هـ- إثبات الزيادة والحذف.....44
و- حذف المكرّر.....45
ز- التغيير والتبديل.....46
ط- التقديم والتأخير.....46
ثانيا: تخريج النصوص.....46
ثالثا: الاستدراك والتذييل.....52
المبحث الرابع: نشر الكتاب ومقدمة المحقق.....53